تفعيل "الإعلام" كآلية للحد من ظاهرة تعنيف الأطفال في الأسرة

Activating "reporting" as a mechanism to reduce the phenomenon of child abuse in the family

د/ نجاة علمي [1]، د/ سهام قنيفي [2]

[1] جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر:Mail : sihame.guenifi@gmail.com

[2] جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر:almihayet9@gail.com Mail :

تاريخ الاستلام: 2020/01/19 تاريخ القبول: 2020/02/28

المؤلف المرسل: سهام قنيفي، الإيميل: sihame.guenifi@gmail.com

الملخص:

يشكل العنف انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان الأساسية أبسطها الحق في الحياة الكريمة، ويعتبر العنف الأسري تجاه الأطفال من أخطر أنماط العنف، نظرا لاستخدام القوة غير المتكافئة، ولأن تأثيراته لا تظهر إلا على المدى البعيد،مما يؤدي إلى إحداث خلل في النسق القيمي وتشويه العلاقات والسلوك. وعلى الرغم من المؤشرات الخطيرة التي تنبئ بانتشار ظاهرة العنف الأسري تجاه الأطفال، لا تزال الجهود قاصرة عن الحد من الظاهرة نظرا لتعقد وتشابك طبيعة النسيج المجتمعي الذي تتداخل وتتكامل فيه أدوار المؤسسات الاجتماعية المسؤولة عن تنشئة الطفل في ظل التحولات المتسارعة . ويطرح العنف الأسري عدة إشكاليات أخطرها تقبل هذا العنف والتكيف معه نتيجة الخوف من التبليغ الذي يشكل أكبر التحديات لما يتميز به من خصوصية، فيصبح الإنكار والإخفاء وثقافة الصمت بديلا ملازما لممارسة الأسرة العنف تجاه الطفل.

الكلمات المفتاحية: الطفل؛ العنف الأسري؛ الإعلام؛ التبليغ

Abstract:

Violence is a flagrant violation of basic human rights, the most basic of which is the right to a decent life. In spite of the dangerous indicators that predicts the spread of the phenomenon of domestic violence towards children, the efforts are still limited to limiting the phenomenon due to the complexity and complexity of the nature of the social fabric in which the roles of social institutions responsible for raising the child are integrated and integrated in light of the rapid transformations. Domestic violence poses several problems, the most dangerous of which is the acceptance of this violence and adapting to it as a result of the fear of reporting, which poses the greatest challenges to its specificity. Denial, concealment, and a culture of silence become an inherent alternative to family violence against the child.

keyword : Child; domestic violence; information; reporting.

مقدمة :

يجمع الباحثون ـ في جميع التخصصات ـ أن العنف الأسري هو أخطر أنواع العنف، لاعتبارات عدة لعل أهمها:

أن آثاره تكون أشد وقعا على الطفل إذ تمس احتياجاته النمائية في جميع النواحي سواء الجسمية، النفسية والاجتماعية على المدى القصير والبعيد، لما لها من انعكاسات سلبية لا يمكن قياس حدودها، من انهيار الشعور بتقدير الذات والتعثر الدراسي والهروب من المنزل والانتحار.

ومما يرسّخ هذه الظاهرة هي الثقافة السائدة بمجتمعاتنا العربية، على أنه نوع من التربية والتأديب مرتبطة بالاعتقاد بقوامة الرجل فيصبح وسيلة من وسائل الضبط، وفي معظم الحالات يظل خفيا. واستعمال القوة غير المتوازن بشكل مهين ضد الأطفال لا يمكن تبريره، ولكنه يحظى بالقبول في تناقض مع المبادئ الإنسانية وحق الطفل في حياة كريمة.

وقد أصبحت مسألة العنف وممارسته داخل نطاق الأسرة تجاه الأطفال أكثر تعقيدا، وحظيت بكثير من الاهتمام وأضحت دراستها ضرورة ملحة تمليها طبيعة التغيرات التي أصابت المجتمعات الإنسانية وتسارع وتيرتها وعمقها وشموليتها. إذ يشكل العنف تجاه الأطفال في سياق الأسرة والتبليغ عنه واتخاذ إجراءات بشأنه أكبر التحديات، وهو الأمر الذي يعتبره الناس الأشد خصوصية نظرا لطبيعة تركيبة الأسرة العربية.

وتطرح هذه الاتجاهات إشكاليات عدة على المستوى القانوني والاجتماعي، حيث تسهم القوانين والتقاليد في مجتمعاتنا. وإلى حد بعيد. بتأصيل واستمرار أنماط وأشكال مختلفة من العنف الأسري، وحتى وإن توفرت القوانين فتطبيقها يبقى قضية نسبية خاصة في المجتمعات التي تتسم ببناءاتها وهياكلها الاجتماعية المتوارثة، إذ تلعب القيم والمعايير الاجتماعية والثقافية دورا هاما في ذلك. ويكمن الخطر القانوني في أن العنف تجاه الأطفال داخل أسرهم غير منظور ولا يمكن إثباته ولا توجد دلائل عليه ولا أطراف آمنة للتبليغ عنه، أو جهات تضمن الحماية للمبلّغين.

وعليه تتمثل المعوقات كما يراها بعض الباحثين في ضعف تعاون الأطراف المرتبطة بكل حالة عنف، ضعف الإمكانيات المادية بالإضافة إلى قلة الموارد البشرية أو ندرة الدراسات التي تعنى بالعنف ضد الأطفال. أما المعوقات الحقيقية فيراها الباحثون في مكونات العقل الاجتماعي العام التي تشكل الذهنية العامة وتصوغ الذهنية الفردية الخاصة من ثقافة وسلوك وأدوات تواصل واتصال.

وتشكل المؤسسات الاجتماعية الراعية للأطفال منظومة متكاملة، أبسط ما يجب أن تتوفر عليه هي قنوات الاتصال التي تضمن الحركة الطبيعية للمعلومات

مشكَّلة أنظمة "إعلام" مستمرة ودقيقة عن كل ما يعني الأطفال خاصة إذا تعلق الأمر بتعنيفهم داخل أسرهم، مما يطرح إشكاليات قانونية واجتماعية عن ضرورة التبليغ عن هذه الحالات والتكفل بآليات "إعلامية " تضمن التنسيق بين هذه المؤسسات سواء بطرق رسمية أو جمعيات تتبنى مبادرات التوعية والإرشاد.

ولمعالجة هذه الإشكالية ارتأينا مناقشتها في محورين:

- **العنف الأسرى تجاه الأطفال: المفهوم والعوامل والدوافع والأشكال والآثار**.

- **الإعلام" ودوره كآلية فاعلة للحد من العنف الأسري تجاه الطفل.**

2. **العنف الأسري تجاه الطفل: المفهوم والعوامل والدوافع والأشكال والآثار**

إن ظاهرة العنف هي حصيلة عوامل نفسية داخلية واجتماعية خارجية تجمع بين عوامل سياسية واقتصادية وثقافية، إلا أن المتفق عليه هو أن هذه الظاهرة تنشأ وتتغذى في الوسط الاجتماعي وعند انتشارها يعاني المجتمع من مخلفاتها. (حميدي، 2008، ص 71).

- **تطور الاهتمام بالعنف الأسري:** على الرغم من أن ظاهرة العنف الأسري شائعة خطرة، إلا أن الاهتمام بها وتداعياتها لم يحدث إلا مؤخرا سواء على المستوى المجتمعي من اهتمام مؤسسات المجتمع بمعالجة آثارها والحد منها أو على المستوى الأكاديمي من خلال الدراسات العلمية التي أجريت بهدف رصد أبعاد الظاهرة، ودراستها بوصفها من المشكلات الاجتماعية التي تتطلب علاجا أو حلا: (عباس، 2011، 37).

ـ **الاهتمام المجتمعي بالعنف الأسري**: من العوامل التي أدت إلى ذلك:

- ظهور الحركات النسائية التي لعبت دورا هاما في كشف الجوانب غير الظاهرة وارتبط ذلك بالزيادة التدريجية في دخول المرأة لسوق العمل ومشاركتها في الأنشطة الاجتماعية الأخرى خارج الأسرة مما ساعد على كشف أبعاد مشكلة العنف الأسري.

- أصبح لدى علماء الاجتماع وعي بالظهور المتكرر للسلوك العنيف في الأسرة، إضافة إلى تزايد العنف بشكل مضطرد في أغلب دول الغرب.
- ظهور وجهات نظر تنادي بمساندة البناء الأسري والتقليل من تبعية المرأة والتأريخ لنماذج العنف التي مورست ضد المرأة، وحدوث تغيرات في التشريعات الخاصة بالأسرة خاصة تلك المتصلة بالعنف الأسري.
- تنامي ردود الفعل تجاه العنف الأسري، بعد أن أصبح مشكلة اجتماعية عامة، ومن ثم جمعت البيانات المتعلقة بالمشكلة وحجمها وأصبحت هناك أدوات اجتماعية تتعامل معها هذه المشكلة مثل مجموعات مساندة الضحايا.

ـ الاهتمام العلمي (الأكاديمي) بدراسة العنف الأسري:

لم تقتصر قضية العنف الأسري على دراسات علماء الاجتماع فقط، بل تغيرت النظرة إذ هناك اتجاه يرى أصحابه أنها مسألة تهم القانونيين والأكاديميين.

1.2. مفهوم العنف الأسري:

فالطفل كما تشير المادة (1) من اتفاقية حقوق الطفل هو: "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه".

أما تعريف العنف هو التعريف الوارد في المادة (19)من الاتفاقية: " كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال أو إساءة المعاملة أو الاستغلال بما في ذلك الإساءة الجنسية".أما التعريف الوارد في التقرير العالمي عن العنف والصحة:"الاستخدام المتعم للقوة أو الطاقة البدنية، المهدد بها او الفعلية، ضد أي طفل من قبل أي فرد او جماعة تؤدي إلى أو من المرجح للغاية أن تؤدي إلى ضرر فعلي أو محتمل لصحة الطفل أو بقاؤه على قيد الحياة أو نموه أو كرامته". (بنهيرو، 2006، 6).

هناك مظاهر أو علامات كثيرة نقف عندها في هذا التعريف: (منصور، 2013، صفحة 31)

- العنف يظهر في حالة وجود انفعال نفسي.
- وجود القوة التي هي العمود الفقري في تشكيل العنف.
- أن العنف قد يظهر من خلال ممارسة التعامل مع الآخرين.
- أن العنف قد يكون لتحقيق هدف معين,
- أن العنف يمكن أن يؤدي إلى إلحاق الأذى بالآخرين.
- أن العنف في بعض الأحيان لا يهدف إلى إلحاق الأذى بالآخرين، كما لا يشترط أن تظهر فيه انفعالات نفسية عنيفة.

وللأسرة دور أساسي في تنشئة الأجيال وفي تربيتها بطريقة سليمة تجعلهم يتمتعون بالصحة الجسمية والعقلية والنفسية ليكونوا أعضاء صالحين في المجتمع، وأنواع التنشئة أو التربية هي: (منصور، 2013، صفحة 121):

- **التنشئة الجسدية**: وهي العناية الصحية للطفل كي يصبح إنسانا سويا قادرا على الاعتماد على نفسه، وتشمل الغذاء والعادات الصحية والعلاج وممارسة الرياضة.
- **التنشئة العقلية الفكرية**: وهي المزج بين ما هو نفسي وما هو عقلي وفكري بطريقة تربوية ناجحة تضمن الأسرة من خلالها أنها تقدم للناشئين المعلومات والمبادئ والأفكار المتنوعة الضرورية بطريقة عملية و تربوية سليمة تحافظ فيها على صحتهم النفسية وعلى نموهم بشكل متوازن يتوازى مع متطلبات المحيط الاجتماعي.
- **التنشئة النفسية**: وتتم هذه التربية عادة بأساليب تراعي المحافظة على سلامة نفسية الناشئ وأعصابه، كما تراعي كرامته بصفته إنسانا فلا يجوز أن يهان، وبصفته كائنا عاقلا يحق له أن يستعمل عقله في التفكير.

- **التربية الأخلاقية والذوقية**: تذوق الجمال شيء فطري أساسا، ولكنه يحتاج إلى التربية والتدريب لكي يكون قادرا على التذوق السليم، وهو بلا شك يقع ضمن دائرة التربية السليمة التي تقوم بها الأسرة الرشيدة الواعية.
- **التربية الاجتماعية:** وهي الميزان الذي نقيس به مدى نجاح أو فشل الأسرة في قيامها بواجباتها تجاه هذا الطفل، لأن نجاحه في الاندماج في مجتمعه وإقباله على الحياة بشغف يكون دليلا على نجاح آسرته في دفعه في الاتجاه الصحيح منذ وقت مبكر، وتأهيله بشكل جيد لتحمل متطلبات الحياة الاجتماعية.

إن تقصير الأسرة في أحد جوانب التنشئة الجسدية والفكرية والنفسية والجمالية والاجتماعية، يجعل الطفل مستهدفا للعنف ومن سماته: (فهمي، 2016، 180):

- نقص الوعي لدى الطفل بشروط السلامة والأمان، وبدلائل الخطر ومصادره في البيئة.
- افتقار مهارات التحكم في السلوك، والتنظيم الذاتي، وتقدير قواعد النظام في البيئة، بما يتناسب مع المستوى العمري للطفل.
- قصور مهارات التعامل مع المواقف أو الأحداث أو الأماكن المشوبة بالخطر وتوقعاته.
- انتماء الطفل، خاصة في مرحلة المراهقة، لجماعات خطرة من الأقران سيئ السمعة.
- الطفل ذو المزاج الصعب، كثير البكاء زائد المطالب والإلحاح تجعل الوالدية عملية صعبة ليس في مقدورهم تحملها.

ومن مؤشرات تعنيف الطفل: (فهمي، 2016، ص 161):

الصعوبات المدرسية، الرسوب أو الفشل، الخوف الزائد، السلوك العنيف خاصة مع الأولاد، الإصابات غير المعلن عنها، المشاكل العاطفية، المشكلات السلوكية، مشكلات النوم، الفقر والحرمان.

2.2. العوامل المسببة للعنف الأسري:

لا ينشأ العنف من فراغ، وإنما هناك بنية مجتمعية تفرزه وتشكل إطاره، وتمنحه المضمون والمعنى، مع إيماننا بأن هناك أسبابا نوعية ترتبط بأشكال العنف ومظاهره المتعددة والمتنوعة (الخولي، 2006، صفحة 91)، إذ تتداخل الأسباب المؤدية إلى العنف بالدوافع المحركة نحوه وبالعوامل المساعدة على تأجيجه وبالتالي تفاقمه إلى درجة حادة ومؤذية، وفصلها في هذا العرض لا يلغي ذلك التداخل أو الترابط: (الشبيب، غير مؤرخ، 60)

وتتعدد وتتشابك العوامل المسببة للعنف منها: (بدران، 2013، 126،127):

- **العوامل الأسرية**: إن حرمان الأطفال من رعاية وحنان الأبوين وانخفاض مستوى الوعي لدى الأبوين والتمسك بالعادات والتقاليد الأسرية والخلافات الزوجية والمعاملة التميزية بالإضافة إلى الوضع المعاشي تكون أسبابا وجيهة لتنشئة العنف في نفس كل فرد منها.
- **العوامل الاجتماعية**: إن الضغوط الاجتماعية على الأطفال وعلاقة أفراد المجتمع لها آثارها الواضحة على الأفراد وان كانت هذه الآثار أقل وضوحا عن الأسرية، فإن فشل الأطفال عن إنشاء صداقات مع أقرانهم تؤثر سلبا على مهاراتهم الاجتماعية والمعرفية واللغوية وتقلل من ثقتهم بأنفسهم وبالآخرين وتنمي مشاعر العنف في نفوسهم.
- **العوامل الاقتصادية**: إن سوء الأوضاع الاقتصادية تحول دون الوصول إلى الرغبات المراد الوصول إليها، وبالتالي اللجوء إلى كل الوسائل المباحة وغير المباحة في سبيل الوصول إلى الرغبات سعيا لحياة أفضل.

- **عوامل الشخصية والنفسية**. هناك بعض الأطفال لديهم قابلية في اكتساب ثقافة العنف حسب الحالة النفسية التي يعيشها في بيئته.

وهناك من الباحثين من يضيف عوامل أخرى: (كرادشة، 2009، 77،78):

- **المواقف والنظرة السائدة في المجتمع**: تعمل النظرة التقليدية السائدة في المجتمع على تكريس تفوق قيم الذكورة التي لا تؤمن بتوازن القوى بين الذكور والإناث، كما تتضمن هذه النظرة التنميط الجنسي وما تتضمنه من قوالب التحيز لإنجاب الأطفال.
- **المواقف التقليدية تجاه العنف في المجتمع**: إذ تنظر مثل هذه المواقف إلى العنف كأمر شرعي ومقبول اجتماعيا وهي نفس المواقف التي تشجع المرأة على أن تكون سلبية وخاضعة ومستسلمة.
- **القانون نفسه**: فهو إن لم يجزه، فهو لا يمنعه، حيث يلعب القانون بما يتضمنه من أحكام وجزاءات دورا هاما في تكريس ثقافة العنف الأسري كوسيلة لفض النزاع بصورته المباشرة وغير المباشرة، كذلك تأصيل سلوكيات وممارسات العنف ضد المرأة.
- **وسائل الإعلام:** بينت بعض الدراسات بأن البرامج الإعلامية وما تتضمنه من رسائل من مشاهدات وصور متكررة حول العنف ضد النساء وما يلازمه من ثقافة تبريرية، أسهمت في تكريس أهمية خضوع المرأة والأبناء للرجل.

3.2. دوافع العنف الأسري:

هناك دوافع كثيرة تدفع الإنسان لاستخدام العنف، إلا أن هذه الدوافع تتّحد في الأعمّ والأغلب في جميع ضروب العنف سواء أكان أسريا أو اجتماعيا أو سياسيا: (كرادشة، 2009، 43-57)

- **دوافع نفسية**: يرى بعض الباحثين أن العنف الأسري نابع من اضطراب في نفسية الشخص الذي يمارسه قولا أو فعلا، دون أن يعيروا اهتماما إلى الظروف والأوضاع المحيطة بالفرد، وعليه فإن موضوع العنف الأسري

موضوع نفسي وليس موضوعا اجتماعيا فقط، وترجع الدوافع النفسية للعنف الأسري إلى عدة أمور هي: العدوان، الإحباط، المرض النفسي، الغيرة

- **دوافع اجتماعية**: وهي تلك العادات والتقاليد التي اعتادها المجتمع والتي تعتبر العنف والقسوة مقياسا يقاس به على مدى قوة الرجل وصلابته ورجولته. ومن هذه الدوافع، الفهم الخاطئ لمعنى القوامة، السكن الضيق، الصحبة السيئة...
- **دوافع اقتصادية**: إن تردي الوضع الاقتصادي الأسري في أغلب الأحيان يؤدي إلى اتخاذ القسوة والعنف في معاملة أفراد الأسرة ناتجة عن البطالة، فقد يعاني الآباء من القلق والإحباط والتوتر وعدم المقدرة على إشباع حاجات أسرهم، مما يدفعهم إلى العنف هروبا من الواقع.
- **دوافع ذاتية:** (بدران، 2013، 129): وهي تلك الدوافع التي تنبع من ذات الإنسان، وتقسّم إلى قسمين:

ـ الدوافع الذاتية التي تكونت في نفس الإنسان نتيجة ظروف خارجية من قبيل، الإهمال، وسوء المعاملة إلى غيرها من الظروف التي ترافق الإنسان والتي تؤدي إلى تراكم نوازع نفسية، تقود إلى التعويض عن الظروف السابقة الذكر باللجوء إلى العنف داخل الأسرة.

ـ الدوافع التي يحملها الإنسان منذ تكوينه، والتي نشأت نتيجة سلوكيات مخالفة للشّرع كان الآباء قد اقترفوها مما ينعكس أثر ذلك ـ تكوينا ـ على الطفل، ويمكن إدراج عامل الوراثة ضمن هذه الدوافع.

4.2. أشكال العنف الأسري:

تعددت أشكال العنف الأسري الواقع على الزوجة والأبناء، فكان منه البسيط الذي لا يتعدى في آثاره غضب الآخر ومنه الشديد الذي يصل إلى إنهاء حياة الآخر باستعمال القوة البدنية أو بواسطة الأدوات الحادة.

- **العنف المعنوي "اللفظي والنفسي"**: ونقصد به، كل فعل مؤذ نفسيا، وهو أكثر أنواع العنف شيوعا في المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء. ولم يعترف القانون بالعنف اللفظي والنفسي ولم يعاقب عليه لصعوبة قياسه وضبطه مع أن أشكاله واضحة. (العرود، 2008، 35).
- **العنف الجسدي**: وهو العنف الجسدي المادي، ومن أبرز صوره: الضرب باليد والرجل، استخدام أو الشروع في استخدام سلاح ناري، استخدام أداة في الضرب(عصا أو حجارة)، الحرق، الكي، العض، قص الشعر الوخز،الخنق (بحري، 2015، 30).
- **العنف الجنسي**.: وضع "شيستر وروزبيرج" تعريفا لاقى قبولا كبيرا وهو: اشتمال النشاط الجنسي على طفل أو مراهق غير رشيد دون موافقته أو عن طريق انتهاك المحرمات الاجتماعية (فهمي، 2016، 173).

5.2. آثار العنف الأسري: سواء تعرض الأطفال أنفسهم للعنف داخل الأسرة أم كانوا يشاهدونه بين آبائهم فقد تنشأ لديهم عدة صعوبات ومشكلات منها: (عباس، 2011، 44):

- المشكلات النفسية والانفعالية مثل العدوان والكآبة والقلق.
- مشكلات وظيفية مثل انخفاض المهارات ونمو الاتجاهات التي تدعم استخدام العنف.
- نمو بعض المشكلات على المدى الطويل مثل انخفاض شعور الثقة بالنفس خاصة بين الإناث، والمشكلات المرتبطة بالجروح والإصابات والاكتئاب.

فيما يرى آخرون بعض آثار العنف الأسري في: (العرود، 2008، 96-98):

- **الآثار النفسية**: الشعور بالإحباط، القلق والاضطراب، الاكتئاب والانطوائية والعزلة، الخجل، الكذب، التلعثم التأتأة في الكلام، التكيف والتأقلم مع بيئة العنف. فقدان الثقة بالنفس وتقليل الاحترام للذات. اللوم من المجتمع ، ضعف عاطفة الحب.

- **الآثار الجسدية**: فقدان الشهية، الألم الذي يشعر به الضحية في البطن، اضطرابات النوم والأرق، الصداع الدائم ،الانتحار.
- **الآثار الاجتماعية**: التفكك الأسري، الطلاق، عدم التمكن من تربية الأبناء، إشاعة روح العداوة والبغضاء، فشل المؤسسات التعليمية في تحقيق أهدافها، الإدمان على العادات المضرة بالصحة، جنوح الأحداث، ظهور الشخصية المضطهدة في المجتمع، انتشار ظاهرة التسول في المجتمع.اضطراب أمن واستقرار المجتمع.

أما الآثار التي تزيد من خطر تبني الأطفال للسلوكيات العنيفة أو الوقوع ضحية العنف داخل الأسرة، فيمكن إيجازها في: (كرادشة، 2009، 140،139):

- انعدام ثقة الطفل بنفسه.
- فقدان مصادر الأمن العاطفي سواء من ناحية الأب أو الأم.
- الهروب من المنزل والسلوكيات الانسحابية.
- الحرمان العاطفي والإهمال.

3. تفعيل "الإعلام" كآلية للحد من ظاهرة تعنيف الأطفال في الأسرة: سبل الوقاية والمكافحة

رغم التقارب النسبي بين مفاهيم: الإبلاغ، الإعلام والإعلان لغويا إلا أن الفروقات بينها في موضوع العنف يحدد بدقة "كفعل" تقوم به أطراف أو جهات معينة قد تكون رسمية أو غير ذلك. والصعوبة في المبادرة لاتخاذ هذا الفعل تكمن في حساسية موضوع العنف في بيئاتنا العربية وطبيعة نسيج المجتمع العربي ووضع الأسرة فيه.

إذ يعد الإعلان عن العنف قضية مهمة في إدراك مدى خطورة مجتمعنا، فالكثير من أشكال العنف الذي يحدث بين أفراد الأسرة لا يتم الإفصاح عنه من جانب الضحايا ويؤكد ذلك ما أشار إليه "جون برنارد": من أن بعض العنف الذي يحدث من

المرجّح أن يعتبر شيئا معتادا ومألوفا في الأسرة لأن أفرادها من المعتدين والضحايا لا يفرقون بين الإيذاء وغيره، وعدم الإفصاح هذا وأحيانا إنكار العنف يؤدي إلى عدم بروز الصورة الكاملة والحقيقية لحجم العنف ومستوياته وآثاره أو نتائجه السلبية فيتم تجاهله من جانب المجتمع. فغالبا ما يخشى الضحايا التوجه لمكاتب الشرطة والاتصال بها لأنهم قد لا يستجيبون بالشكل الملائم لشكواها أو لخشية الضحايا من الانتقام من جانب المعتدي. (عباس، 2011، 134).

ومن أكبر المعوقات المعرقلة أو المعطلة للجهود التي تبذلها بعض الدول والمنظمات الدولية والإنسانية لمواجهة واحتواء ظاهرة العنف الأسري والاجتماعي هي: (الشبيب، غير مؤرخ، 116-118):

- مسألة غياب الرؤية المتكاملة لمعالجة الظاهرة أو الحد من انتشارها، وهذا ما يفسر وجود جهات متعددة في بلد واحد تهتم بهذه الظاهرة بطرق وأدوات مختلفة ولها مرجعيات مختلفة أيضا كجمعيات حقوق الإنسان ووزارات الشؤون الاجتماعية والجمعيات الخيرية والمحاكم والشرطة....وكل جهة من هذه الجهات تتعاطى مع قضايا العنف الأسري وفق مرئياتها وأنظمتها الخاصة بها.
- وبالتالي ضعف التشريعات والقوانين المتعلقة بها، ومن ثم قلة وتبعثر الجهود المرتبطة بها، وضحالة الآليات المؤسساتية التي يتمكن ضحايا العنف اللجوء إليها والاحتماء بها، ناهيك عن عدم تخصيص بعض الدول ميزانيات محددة لكل ذلك.
- ويساعد على غياب هذه الرؤية عدم وجود إحصاءات دقيقة ودراسات علمية لهذه الظاهرة، بحيث يتمكن الباحثون من متابعتها وحصرها وتحديد أعراضها وأسبابها وتشخيصها. لذا أصبحت مسألة الشراكة والتعاون بين الجهات المعنية ذات أهمية قصوى خلال جميع المراحل لمواجهة ومعالجة قضايا العنف بصورة عامة، كالوقاية والتوعية والتدخل والحماية والمعالجة والمتابعة

اللاحقة وتقنين السياسات والتشريعات والإجراءات التي تعين العاملين على فهم وصوابية التعامل مع هذه القضايا.

قد لا تبدو جهود الجهات الرسمية في التبليغ عن العنف الأسري ناجعة نظرا للسلبية والإنكار واللامبالاة التي تعيرها الأسرة لهذه القضية، مما يقود إلى البحث في بيئة الطفل عن الجهات التي قد تشكل أطرافا "إعلامية"، يكون لها الحق في التبليغ عن حالات العنف الممارس تجاه الأطفال داخل أسرهم:

1.3. الإعلام عن العنف الأسري تجاه الأطفال من طرف الأسرة:

تمثل الأسرة الوحدة الجماعية الطبيعية الأساسية للمجتمعات حسب ما تنص عليه المادة (16) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة (10) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمادة (23) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. (بنهيرو، 2006، 13). وقد يحدث العنف الذي يمارس ضد الأطفال في الأسرة في سياق التأديب في كثير من الحالات ويتخذ شكل العقاب البدني أو العقوبة القاسية أو المهينة، وتنتشر المعاملة الفظة والعقاب الشديد داخل الأسرة في كل من البلدان الصناعية والنامية معا. ويقدر عدد الأطفال الين يتعرضون للعنف الأسري ، سنويا على نطاق العالم، بما يتراوح بين 133 مليون طفل و275 مليون طفل. (بنهيرو، 2006، 16).

ورغم ذلك ما تزال مشاركة الأطفال وذويهم محدودة في التعامل مع ظاهرة العنف الواقع عليهم، سواء في تصميم الأنشطة أو تنفيذ ورصد البرامج أو حتى التعبير عن تلك الظاهرة وما تعنيه لهم وكيفية تأثيرها عليهم، ويتراوح رد فعل الأطفال تجاه العقاب العنيف بين الشكوى لشخص ما أو الانطواء على أنفسهم في البيت، وعلى الرغم من ذلك فقد يعبر الأطفال عن شعورهم بالغضب الشديد والقهر، وغالبا ما يفكرون في المقاومة والرغبة في الانتقام أو الهروب من المنزل. (السعود، غير مؤرخ، 8).

وتحاول أغلب المجتمعات الإنسانية، إنكار وجود العنف، وكذلك إنكار وجود ممارسات أسرية تبيح استخدام العنف وتبرره، ويعزى ذلك لمجموعة من الاعتبارات،

وبشكل عام يتضح أن هناك عدة أسباب رئيسية وراء شيوع ثقافة الصمت إزاء سلوك العنف، وهي: (كرادشة، 2009، 111):

- **أسباب تتعلق بالشخص المعتدى عليه**: فكثيرا ما تكون مواضيعه الزوجة والأولاد، وغالبا ما يترتب عليه قبول الزوجة للعنف.
- **أسباب تتعلق بالأسرة في حالة الإبلاغ**: ويرتبط بهذه الأسباب، طبيعة العلاقات الأسرية وخلفياتها الاجتماعية والاقتصادية، كما ويرتبط بمثل هذه الأسباب جوانب وجدانية مختلفة تتمحور حول وجوب الانتماء للأسرة والولاء لها والمحافظة على أسرارها وخصوصيتها.
- **أسباب تتعلق بالمعتدي (الجاني)**: وترتبط مثل هذه الأسباب بدوافع تتعلق بالجاني وسماته النفسية والشخصية، أو لأسباب كامنة لدى الضحية نفسها كالخوف من تهديد الجاني للضحية في حالة التبليغ، والوعيد بأشكاله وأنواعه.

ويتعلق الخوف على نحو وثيق بوصمة العار التي كثيرا ما تلحق بالإبلاغ عن العنف لا سيما في الأماكن التي يأتي فيها "شرف" الأسرة قبل سلامة الأطفال ورفاهيتهم. (بنهيرو، 2006، 9).

2.3. الإعلام عن العنف الأسري تجاه الطفل من طرف المدرسة:

لم يعد دور المدرسة قاصرا على التعليم فقط، وإنما على المدرسة دور بارز في التوعية المجتمعية وتوجيه السلوك لدى الأفراد من خلال ما تعده من برامج وتتبناه من مشاريع للوقاية من العنف الأسري وذلك عن طريق مجالس الأولياء من خلال طرح القضايا المجتمعية وإيجاد الحلول الناجعة بتبصير الآباء بالآثار النفسية لظاهرة العنف الأسري على الأولاد، ومشاركتهم في علاجها. (بدران، 2013، 184) فمن واجب الراشدين الذين يشرفون على العمل في الأوساط التعليمية أن يهيئوا بيئة آمنة تدعم وتعزز كرامة الأطفال ونماءهم. (بنهيرو، 2006، صفحة 16).

إذ أثبتت نتائج إحدى الدراسات العربية (المريخي، 2013، 139) أن أغلب الأطفال الذين تعرضوا للعنف (87.6 %) يلجأون لأحد الجهات لطلب المساعدة والتي

غالبا ما تكون الأسرة نفسها، ونادرا ما يتم اللجوء إلى جهات رسمية سواء العاملين بالمدرسة أو آخرين كرجال الأمن، مما يؤكد مرة أخرى المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق الأسر في تأمين الحماية المناسبة للأطفال.

وفي حال اكتشاف الإدارة المدرسية لحالات العنف الأسري الممارس على الأطفال سواء من طرف الأب أو الأم، فإنها في الغالب لا تبادر بالإعلام لا للجهات الإدارية أو القطاع الصحي، في حين تؤكد الوقائع أنه في حالة تعنيف الطفل بالمدرسة تسارع الأسر للإبلاغ لدى جهات عدة سواء حكومية أو حتى جمعيات غير حكومية ورفع دعاوى لدى جهات أمنية ضد الأستاذ.

ويعود ذلك لإشكالية التشريع التي تحدد للإدارة المدرسية الصلاحيات المخولة لها للتبليغ عن حالات العنف الممارس من طرف الأسرة على الأبناء.

3.3. الإعلام عن العنف الأسري تجاه الطفل من طرف الصحة المدرسية:

من الممكن أن تضطلع مؤسسات المجتمع المدني بدور هام لكشف حالات العنف ضد الأطفال وأن تصبح أحد المحاور الرئيسية في تأهيل الأطفال ضحايا العنف، وعلى الرغم من ذلك تظل هذه الجهود قليلة إذ تفتقر الجمعيات المحلية لآليات حديثة لجمع البيانات والتوثيق والحصر، ويتركز نشاط منظمات المجتمع المدني في التدريب والتوعية وعمل البحوث والدراسات وعقد المؤتمرات حول موضوع العنف تجاه الأطفال وسبل حمايتهم. (السعود، غير مؤرخ، 9).

ورغم أن الطفل يخضع لفحص دوري من طرف الصحة المدرسية إلا أن إدارة المدرسة لا تبلغ هذه الجهة عن مظاهر العنف الأسري تجاه الأطفال نظرا للأسباب التالية:

- غموض التشريعات التي تحدد وتوضح كيفية التعامل مع هذه الحالات والتبليغ عنها.
- ويترتب على ذلك خوف إدارة المدرسة من الأسرة باعتباره تدخلا في الشؤون الخاصة.
- عدم وجود أدلة تؤكد تورط أحد الوالدين نظرا للإنكار سواء من طرف الطفل أو الأهل.

ـ إيمان الجهات الإدارية بالمدرسة بعدم جدوى التبليغ بعدم المتابعة من طرف الجهات المعنية بالصحة المدرسية.

ـ الأعباء الإدارية بالمدارس الابتدائية لا تترك مجالا من حيث الوقت والإجراءات لبذل جهد في مثل هذه المواضيع.

ـ وفي حال التبليغ لا يقبل الأولياء التحري في أسباب عنف أبنائهم من طرف الإدارة المدرسة أو الصحة المدرسية.

وتؤدي هذه الممارسات السلبية ـ في البيئة التي يقضي فيها الطفل معظم أوقاته ـ إلى ترسيخ ثقافة الصمت حيث يصبح عنف الأسرة تجاه الطفل أمرا واقعا وعاديا.

4.3. الإعلام عن العنف الأسري تجاه الطفل لجهات أمنية: (القانون)

إن آليات رصد وتطبيق حقوق الأطفال هي الأداة الأكثر فعالية من بين الأدوات المستعملة، فالرصد كلمة تدل على جمع المعلومات والتحقق منها واستعمالها المباشر في التعامل مع المشكلات التي تطال الحقوق، أما التبليغ فهو جزء أساسي من تلك العملية وليس مجرد تنفيذ بيروقراطي لمادة في اتفاقية حقوق الطفل بذلك تتحول عملية التبليغ إلى عملية وطنية فاعلة. (د،ك، 2007، 14).

وتضع منظمة "فاميلي" كمبادرة، لائحة مقترحات للتبليغ تلتزم فيها بضمانات الحماية والسرية للأطراف التي تقدم هذه الإحالات وتتمثل في: (د،ك، **https://familyforeverychild.org**/):

ـ يتحمل الأفراد مسؤولية إخطار مسؤول حماية الطفل عن أي سلوك مشبوه من قبل الأفراد الآخرين.

ـ لن يتم اتخاذ أي إجراء انتقامي أو عقابي ضد أي شخص يطرح أية مخاوف بشان حماية طفل عن حسن نية.

ـ سوف يتم الحفاظ على سرية كافة المعلومات المتعلقة بمخاوف حماية الطفل.

ـ سيتم حفظ أية سجلات تتصل بمخاوف وإحالات حماية الطفل في مكان مركزي، يكون الوصول إليه محدودا جدا.

إن الإجراءات القانونية الروتينية وما يرتبط بها من جزاءات وأحكام تدفع نحو تعرض المرأة للإحراج الاجتماعي ومزيدا من الشعور بالإحباط لإيمانها بعدم جدوى التبليغ لأسباب عامة تتعلق بالمجتمع وقيمه السائدة: كالخوف على سمعة الأسرة، وعدم الثقة بالمؤسسات الموجودة لحماية الأسرة، وعدم وجود قوانين وأنظمة فعالة للتعامل مع قضايا العنف، وعدم وجود متخصصين في حماية الأسرة. (كرادشة، 2009، 114). إذ يلاحظ أن بيانات الشرطة حول العنف الأسري وإحصاءات المسوح الجنائية حول هذه الظاهرة لا تكفي لتوضيح طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة بدقة من حيث كونهما ضحية ومعتدى، كما أن هناك اختلاف واضح بين العنف الأسري وغيره من أشكال العنف. ومع تزايد التقارير والإحصاءات التي ترصد أحداث العنف في الأسرة والضغوط المتفاقمة لمنع هذا العنف، راجع الدارسون القانونيون ما يتعلق بالعنف الأسري وعرضوا مجموعة من النصائح عن التغييرات المطلوبة في القانون. (عباس، 2011، 47). رغم عدم توافر النصوص القانونية أحيانا، والتي تدين سلوكيات معينة وبالتالي يسهل على الفرد ارتكاب مثل هذه السلوكيات. (الجمعية الوطنية لحقوق الانسان، 2012،د،ص)

لذلك يعتبر وضع الحماية القانونية والسياسات المعنية بالأطفال والشباب وتعزيزها، جنبا إلى جنب مع وسائل تفعيل هذه الحماية، خطوة حكيمة على طريق الوقاية من العنف ضد الأطفال وتعود القوانين التي تحظر سلوكيات، مثل العقاب العنيف، والإيذاء الجنسي للأطفال ، بالنفع بطرق مختلفة: (الموقع الالكتروني: **www.who.int/violence_injury_prevention/violence/inspire**:

ـ تبين للمجتمع أن السلوك العنيف سلوك خاطئ، ومن ثم يمكن أن تساعد في استئصال المعايير السائدة التي من شأنها التسامح معه.

ـ تحاسب المرتكبين على ما ارتكبوه من أعمال.

ـ يمكن أن تكون القوانين والسياسات ناجعة في الحد من التعرض لعوامل الخطر الرئيسية للعنف ضد الأطفال، من خلال الحد من تعاطي الكحول على نحو ضار، وتقييد حصول الشباب على الأسلحة النارية وغيرها من الأسلحة.

5.3. الإعلام عن العنف الأسري تجاه الطفل عبر وسائل الإعلام:

إن المشكلة التي تعاني منها العديد من القضايا، ومنها العنف الأسري، انحصار الاهتمام بها أو التفكير والدراسة لمعالجتها من بعض المختصين بها فقط! وهذه المشكلة مرتبطة بإشكالية أخرى وهي حجم اهتمام الرأي العام بالقضايا المرتبطة به سواء كانت أساسية أو ثانوية، لأنه كلما حظيت قضية ما باهتمام عام وتحولت إلى قضية ذات شأن عام تشغل رأي الجميع مما يشكل رأيا عاما تجاهها، فإنها تحظى بفرص أكبر وأوسع وأنجع للمعالجة قد لا تتكرر حتى لو كانت قضية ثانوية . ولعل أسرع وأفعل وسيلة في عصرنا هذا لتحويل أي قضية إلى شأن عام وبالتالي تكوين وتوجيه الرأي العالم تجاهها هي الإعلام. (الشبيب، غير مؤرخ، 137). ولإبراز دور الإعلام في مقاومة العنف يتم على أساس الآتي: (بدران، 2013، 138،137):

ـ تخصيص قنوات إعلامية تساعد الأسرة في تخطي العنف الأسري.

ـ الاستفادة من الفواصل الإعلانية لبث رسائل توعية عن السعادة الأسرية.

ـ نشر ثقافة الأسرة والتي تقوم على احترام الجنس الآخر.

ـ إظهار الأسباب التي تؤدي إلى العنف الأسري مع الوقاية منه.

ـ تسليط الضوء على العنف الأسري من خلال الاستشهاد بالأدلة عليه، وتوعية الأسر بالآثار السلبية له على الأطفال.

ـ محاولة محو الموروث الشعبي من العادات والتقاليد المجحفة بحق المرأة والتي يكون أثرها مباشرا على الأطفال.

ـ ترويج ثقافة عدم التسامح مع العنف ضد المرأة والأطفال عبر وسائل الإعلام بأنواعها المرئية والمسموع والمقروءة لشجب العنف الأسري.

وبما أن وسائل الإعلام تؤثر في توجيه السلوكيات وتقويمها، فلها الدور الايجابي في مقاومة العنف أو سلبي في إشاعته، حيث عنيت دراسات عربية كثيرة في تخصصات مختلفة تناولت ظاهرة العنف من زوايا اجتماعية إعلامية وتربوية،إلا أن هذه الدراسات تبقى حبيسة الأدراج دون تفعيلها في الواقع نظرا للفصل بين الجهود. ويعد العنف وعلاقته بوسائل الإعلام خاصة التلفزيون واحدا من أكثر المجالات التي اهتم بها الباحثون، إذ اعتبروا العنف أحد الآثار السلوكية السلبية طويلة الأمد التي تحدثها وسائل الإعلام. (نصر،1،2001)' لذا وجب التركيز على دور الإعلام في نشر أساليب التربية الصحيحة وتجاوز مرحلة العنف في التعامل مع الأطفال ضمن محيط الأسرة والمؤسسات التربوية والتعليمية. (غزوان، 2015، 72).

فإذا كان العنف ظاهرة اجتماعية كما تناولته بعض الدراسات، (نبار، 2011)' إلا أنه وجب التركيز أكثر في توصيات هذه البحوث على دور الاتصال في الحد من ظاهرة العنف مادامت الدراسة في تخصص علم اجتماع الاتصال. وهو الجهد الذي اتجهت إليه بحوث أخرى بالتنويه بنشاط بعض القنوات الإخبارية التي تخصص حصصا اجتماعية للتوعية ضد العنف مهما كان نوعه "وقد أنتجت قناة النهار حصة تلفزيونية بثت بتاريخ 23 جانفي 2013 بعنوان العنف المدرسي، إلى أين؟ حيث تناولت الحصة بالتحليل أسباب ومظاهر العنف في المدرسة الجزائرية". (العقون، 2017، 3).

ومن النتائج القيّمة التي توصلت إليها إحدى الدراسات في الجزائر حول ظاهرة العنف الأسري إعلاميا: (جيتي، 2014، 218) ضرورة تقديم مادة إعلامية ذات طابع فكري وتحليلي وتفسيري، بدل الاعتماد على تقديم مادة إخبارية بحتة، والتوصل إلى التنسيق بين الخبراء والمختصين لتقديم تغطية غنية تتمتع بقدر من المصداقية والفعالية تجعلها قادرة على الوصول والتأثير، ووضع مشكلة العنف الأسري في سياقها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والديني والثقافي، ومعالجتها استنادا إلى خلفيات الظاهرة بدلا من معالجتها كحالة منعزلة عن سابقاتها، بالإضافة إلى ضرورة نشر ملحق شهري أو دوري للتحسيس بالظاهرة بالتعاون مع مختلف المؤسسات الرسمية (أمنية،

صحية، تربوية)، مع ضرورة الاهتمام الأكاديمي بهذا النوع من الإعلام المتخصص(الإعلام الاجتماعي).

4. الخاتمـــــة:

قد يبدو من غير المنطقي تبنّي عبارة "العنف الأسري ضد الأطفال" ويفضّل استبدالها بـ "العنف الأسري تجاه الأطفال"، فكلمة "ضد" ربما تحمل كرها لفعل متعمد، مما يبرر استبعاد نيّة الإساءة للأطفال من جراء سلوك العنف في الأسرة، لهذا تبدو عبارة "تجاه" فعل غير مقصود بالأذى، لذلك فطرح قضية العنف الموجه من الأسرة للأطفال يجب أن يأخذ بالتحليل ثلاثة اتجاهات: اتجاه اجتماعي واقعي، اتجاه بحثي أكاديمي، والاتجاه الثالث وهو الأهم كيفية تفعيل حصيلة البحوث والمؤتمرات والتوصيات إلى جهد عملي تتبناه جهات تعمل في الميدان لرصد الظاهرة في الواقع ومعالجتها. وربما تطرح هذه الورقة إشكاليات قد تمثل اتجاهات بحثية أخرى جديدة، حول قضية العنف الأسري تجاه الأطفال، رغم أن مصطلح "الطفل" يأخذ منحى قانونيا مجردا (وفي ذلك قصد علمي)، في حين أن بعض الباحثين يفضلون استعمال "الأولاد، الأبناء"، حتى يكون أكثر حميمية بما أنه مرتبط بالأسرة.

إن البحث في واقع الظاهرة في مجتمعاتنا يمثل صعوبة في أمرين مهمين: الأول تغيير "الثقافة الذكورية" المولدة للعنف والتخلص من الاعتقاد الاجتماعي بقوامة الرجل، فمن الملفت للانتباه في أغلب البحوث المعنية بقضايا العنف الأسري وجود شبه إجماع على أن أغلب ممارسات العنف يقوم بها الرجال، وضرورة استبدالها بثقافة إنسانية تحفظ لكل جنس كرامته. والثانية وهي نتيجة حتمية للأولى، اعتبار هذه السلوكيات من الشؤون الأسرية الأكثر حساسية بترسيخ ثقافة الصمت والإخفاء والإنكار ، مما يؤدي إلى عدم بروز الصورة الكاملة والحقيقية لحجم العنف ومستوياته وآثاره وبالتالي تجاهله من طرف المجتمع.

ولكسر هذه الاعتقادات وجب تبني نهج متعدد يقوم على شراكة موحدة بين كافة قطاعات المجتمع ومؤسساته ذات العلاقة بقضية العنف الأسري والتنسيق بينها في سبيل معالجة وتحديد الأسباب وطرق المعالجة وذلك بتعزيز مهارات الاتصال الايجابي

التي تؤدي إلى التوعية الإعلامية والتي لا تقتصر على المؤسسات الإعلامية وإنما لكل شرائح المجتمع لتعزيز مبدأ حماية الأسرة لكسر الذهنية بخصوصية الأسرة وتعزيز ايدولوجية اللاعنف لدى الأفراد.

وحتى يتحقق ذلك وجب تبني استراتجيات وقائية ثابتة ونظام بيانات واحترام لحقوق الإنسان باستحداث مراكز الإرشاد الأسري على المستوى المحلي وتوفير الكوادر المهنية المؤهلة ومخصصات مالية لازمة للقيام بحملات منظمة ومستمرة لزيادة الوعي المجتمعي وتوعية الآسر عن طريق برامج الإرشاد الحقوقي الاجتماعي ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وتوفير بيوت آمنة لاستقبال الأطفال ضحايا العنف، بالإضافة إلى تعديل التشريعات بالعمل على إصدار نصوص قانونية تجرّم العنف الأسري، وتدينه بشكل واضح وقاطع ومنح جمعيات المجتمع المدني صلاحيات قانونية أكثر للكشف عن حالات العنف وتصحيح انعدام المعرفة والفهم للعنف تجاه الأطفال داخل الأسرة.

6. قائمة المراجع:

1. أنس عباس غزوان. (2015). **العنف الأسري وانعكاسه على الشخصية**. مجلة جامعة بابل ، 23 (4)، 172.
2. باولو سيرجيو بنهيرو. (2006). **تقرير مقدم الى الامم المتحدة بشأن العنف** ضد الأطفال.
3. بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي. (2008). **العنف والفقر في المجتمع الجزائر**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
4. حزمة الاستراتيجيات السبع لإنهاء العنف ضد الأطفال صادرة عن منظمة الصحة العالمية، 2017، ص 31 www.who.int/violence_injury_prevention/violence/inspire. (بلا تاريخ).
5. حسن عبد الرزاق منصور. (2013). **قافة العنف ومصادرها**. الأردن: دار امواج للنشر والتوزيع.

6. حمدي أحمد بدران. (2013). **العنف الأسري**، دوافعه وآثاره والمكافحة. عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع.

7. د،ك. (2012). ط3. المملكة العربية السعودية: لجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

8. د،ك. (بلا تاريخ). https://familyforeverychild.org/.

9. د،ك. (2007). **تقرير الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال**. (16) . بيروت: ورشة الموارد العربية للرعاية الصحية وتنمية المجتمع.

10. ربيحة نبار. (2011). **أثر الرسوم المتحركة على ظهور العنف لدى الطفل.** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة.

11. صالح العقون. (2017). **البيئة المدرسية وعلاقتها العنف المدرسي عند تلاميذ المرحلة الثانوية**، دراسة ميدانية ببعض ثانويات دائرتي تقرت وحسي مسعود بولاية ورقلة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في: علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر. بسكرة.

12. طارق علي أبو السعود. (غير مؤرخ). **وسائل مواجهة العنف ضد الأطفال**، مركز الإعلام الأمني. د،ب: اكاديمية سعد العبد الله للعلوم الامنية.

13. عصام نصر. (2001). **مدى إدراك الطفل لواقعية العنف في التلفزيون**، دراسة تطبيقية على عينة من الأطفال 4 . 9 سنوات،. المجلة المصرية لبحوث الاعلام (12)، 1.

14. كاظم الشبيب. (غير مؤرخ). **العنف الأسري**، قراءة في الظاهرة من أجل مجتمع سليم،. ط1. المغرب: المركز الثقافي العربي .

15. محمد سيد فهمي. (2016). **العنف الأسري:** التحديات واليات المعالجة. ط2. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

16. محمد عبد السلام العرود. (2008). **العنف الأسري**، دوافعه وآثاره وعلاجه من منظور تربوي إسلامي. الأردن: دار الفاروق للنشر والتوزيع.

17. محمود سعيد الخولي. (2006). **العنف في مواقف الحياة اليومية**، نطاقات وتفاعلات. ط1. القاهرة: دار الاسراء للطبع والنشر.

18. محمود سعيد الخولي، القاهرة: دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، 2006،. (بلا تاريخ). **العنف في مواقف الحياة اليومية**: نطاقات وتفاعلات. القاهرة.

19. منال محمد عباس. (2011). **العنف الأسري: رؤية سوسيولوجية**. الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية .

20. منى يونس بحري. (2015). **العنف الأسري**، دراسة حالة. الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع.

21. منير كرادشة. (2009). **العنف الأسري**، سوسيولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة. الاردن: عالم الكتب الحديث.

22. نادية جيتي. (2014). **المعالجة الإعلامية لظاهرة العنف الأسري في المجتمع الجزائري**، دراسة وصفية تحليلية لجريدة الخبر"01 جانفي 2013 . 31 ديسمبر 2013، . مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الحاج لخضر، باتنة،.

23. نورة ناصر المريخي، سارة إبراهيم المريخي. (2013). **الإساءة والعنف ضد الطفل**. قطر: المجلس الاعلى لشؤون الأسرة.